



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

خارطة طريق نحو تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمعالجة البطالة في العراق وفقاً لبرنامج حكومة السوداني

أنور رشيد السلماني



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

خارطة طريق نحو تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمعالجة البطالة في العراق وفقاً لبرنامج حكومة السودان

أنور رشيد السلماني *

I. الخلاصة التنفيذية:

- يعتمد التوسُّع بالأعمال الصغيرة والمتوسطة على التوسُّع في مفهوم الشمول المالي، ومنها المصارف التخصصية التي لها دور كبير في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي.
- قامت العديد من الدول في تطبيق سياسات وبرامج تصحيح اقتصادية؛ تهدف إلى تحقيق التنمية الحقيقية، والتي تساهم في معالجة العديد من المشكلات، مثل: الفقر، والبطالة. وتتلخَّص فكرة هذا في تحليل دور التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق زيادة في الإنتاج، وتشغيل الأيدي العاملة التي من شأنها أن تحقِّق أهدافاً اجتماعية مرغوباً فيها.
- المشكلة في العراق أنَّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما يزال دورها محدوداً في عملية النمو الاقتصادية، إذ تظهر أنَّ هناك عديداً من المشاريع التجارية والاستثمارية التي تواجه بعضاً من القيود الخاصة بالتسهيلات الائتمانية؛ لتمويل المشروعات من قبل البنك المركزي، أو غيرها من الجهات المالية الأخرى.
- تبرز أهمية النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق الأدوار التمويلية، والخطط، والسياسات التي يضعها البنك المركزي، والتي من شأنها الدفع في عملية النمو الاقتصادية ومستويات التشغيل.
- هناك علاقة غير مباشرة بين حجم الائتمان ومؤشرات العدالة الاجتماعية؛ لمعالجة البطالة، إذ عند زيادة حجم الائتمان فإنَّه يؤثِّر على زيادة متوسط نصيب الفرد، وتؤدي زيادة متوسط نصيب الفرد إلى انخفاض حجم الفقر، ومن ثمَّ تكون هناك علاقة غير مباشرة بين حجم الائتمان والفقر عن طريق متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

* باحث في الشأن الاقتصادي.

- هناك علاقة طردية موجبة قوية بين عدد المشاريع ومستوى الأجور، إذ كلما زاد عدد المشاريع ارتفع مستوى الأجور، وهناك علاقة طردية موجبة بين مستوى الأجور وعدد العاملين، لذا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع عن طريق زيادة عدد المشاريع الصغيرة التي ترتبط بعلاقة طردية قوية مع مستوى الأجور.

- ضرورة توزيع الائتمان على القطاعات الاقتصادية وفق أهمية كل قطاع في الاقتصاد الوطني والتوزيع الجغرافي للسكان، وأن يكون حجم الائتمان وفق الكثافة السكانية لكل محافظة.

II. المقدمة

يُعدُّ تمويل المشاريع الاستثمارية من أهم الخدمات التي يقوم به البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي؛ لما له من دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي، إذ تعمل المشاريع الاستثمارية على تخفيض معدلات البطالة، وتنمية المواهب والمهارات، وتشغيل رؤوس الأموال، كما تعد الحل الأمثل لكثير من المشكلات والأزمات الاقتصادية التي يوجهها الأفراد والمؤسسات في الاستثمار، فهي توفر الإنتاج، وتحقق الاكتفاء الذاتي، وتخلق فرص عمل جديدة تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة الذي يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، لذا فإنَّ للبنك المركزي والقطاع المصرفي دوراً فعالاً في الاقتصاد، فهما اللذان يوفران كل ما تحتاجه المشاريع الاستثمارية من السيولة النقدية، ويقوم القطاع المصرفي بدور حيوي في تمويل الاقتصاد في أي دولة؛ لذا عند حدوث أي نمو في القطاع المصرفي، فإنَّ ذلك يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدولة عموماً، ومع أهمية القطاع المصرفي فإنَّ القطاع المصرفي العراقي ما زال يعاني مقارنة بغيره من القطاعات المصرفية الأخرى؛ نتيجة الحروب والأوضاع المتدهور بعد عام 2003 التي لم تخلق بيئة مناسبة للعمل المصرفي، ونظراً إلى أهمية المعطاة للقطاع المصرفي، والاعتماد الكبير في عملية التمويل لتحقيق النمو الاقتصادي؛ لذا لا بدَّ من التعرف على جوهر عمل المصارف، وما كانت تساهم بقدر كبير في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وأنها لا تؤدي أي دور في الحياة الاقتصادية.

III. مبادرات البنك المركزي العراقي لدعم الاقتصاد العراقي

المهام التنموية المشتركة التي يقوم بها البنك المركزي والتي يشارك مع الحكومة في تحقيق النمو الاقتصادي، ممّا يساهم في تقليل معدلات البطالة، وإعادة توزيع الدخل، والذي يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فقد يساهم البنك المركزي مساهمةً مباشرةً في عملية تمويل الوحدات الاقتصادية؛ لوجود الارتباط بين أهداف النمو الاقتصادي الذي تسعى الحكومة والبنك المركزي تحقيقها، قام البنك المركزي العراقي بإعلان رسمي عن مبادراته المتمثلة بالمشروع التمويلي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ إنّ هذه المبادرة التي أطلقها البنك المركزي العراقي تتضمن مبادرتين كان غايتيهما واحداً هو الغرض تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدعم الاقتصاد العراقي، وذلك عن طريق توفير السيولة للمشاريع والتقليل من نسبة الفقر، وتقليل البطالة، وتوفير سكن ملائم للمواطنين، فكانت المبادرة الأولى لغرض تمويل المشاريع الصغيرة وبلغت قيمتها (1) ترليون دينار عراقي، والمبادرة الثانية كانت قيمتها (5) ترليون دينار عراقي؛ لتمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة (الأعرجي وتاج الدين، 2020: 191)؛ بسبب ما واجهه الاقتصاد العراقي في منتصف عام 2014 من صدمتين كبيرتين، وكانت هذه المبررات أحد الأسباب في إطلاق مبادرات من قبل البنك المركزي العراقي؛ لمواجهة الأزمة ودعم الحكومة، وهما على النحو الآتي:

● **انخفاض أسعار النفط إلى مستوى غير مسبوق:** شكّل ذلك الانخفاض خطراً على الاقتصاد العراقي، إذ شكّل في تلك المرحلة نسبة هبوط بمستوى (75%) عمّا كان عليه السعر في عام 2013، وهذا كان له أثر كبير على إيرادات الموازنة العامة الاتحادية بوصف الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً معتمداً اعتماداً كبيراً على واردات النفط؛ لأنّ دور القطاعات التنموية مثل الزراعة، والصناعة كانت نسبته منخفضة في الأعوام السابقة، إذ إنّ مساهمة هذه القطاعات في عام 2014 في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي (2,65%)، أمّا القطاع الصناعي فنسبته هي (0.9%)؛ ممّا جعل تطوير هذه القطاعات أمراً ضرورياً؛ لزيادة مساهمتهم بالناتج المحلي الإجمالي.

● **خروج بعض محافظات العراق عن سيطرة الحكومة:** بعد الاستيلاء عليها من قبل عصابات داعش الإجرامية، وهذه المحافظات هي: (صلاح الدين، والأنبار، ونينوى)، إذ تشكّل هذه المحافظات ثلث مساحة العراق البالغة (437000) كم²، إذ تسببت هذه الجماعات الإرهابية في دمار البنى التحتية بمختلف صورها، ومنها المؤسسات المصرفية، فضلاً عن سرقة الموجودات التي تعود ملكيتها إلى الدولة، والمشروعات العائدة للقطاع الخاص، فضلاً عن الشركات

العامّة، وقامت بسرقة النفط والمشتقات النفطية، وكل ما متوفر من خزّين إستراتيجي في تلك المحافظات، فضلاً عن استيلائها على مؤسسات القطاع المصرفي، إذ استولت على (121) فرع من فروع المصارف، وبلغ إجمالي الموجودات النقدية المسروقة ما عدا الموجودات غير النقدية قرابة (900) مليار دينار عراقي (عبد النبي، 2018: 3-2).

أولاً: تعزيز النمو الاقتصادي لمعالجة البطالة عن طريق مبادرات البنك المركزي العراقي

يمارس القطاع المالي دوراً رئيساً في تعزيز النمو الاقتصادي، إذ إنّ القطاع المالي والمصرفي هما الوسيلة الرئيسة؛ لتنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية التي تمس النشاط الاقتصادي، ويتمثل دورها الوسيط في تخصيص الموارد، ودعم المشاريع، وتسريع عملية النمو الاقتصادي (شودوي وسعيدي، 2013: 72).

وتشكّل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيس لاقتصاد أي دولة، فهي لا تقدّم فرص التوظيف، ومصدر دخل الأفراد فحسب، بل إنّها تُعدّ الدافع الرئيس لمزيد من الابتكارات التكنولوجية، وتنوع الصادرات، ومن ثمّ فهي تُعدّ أحد الحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي (مزعل وآخرون، 2011: 44).

ثانياً: مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة برصيد (1) ترليون دينار عراقي

أطلق البنك المركزي العراقي مبادرة (1) ترليون دينار عراقي لمنح القروض؛ لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمستفيدين (المواطنين) عن طريق المصارف الأهلية؛ وذلك إيماناً منه -وهدفه الأول- بدعم شريحة العاطلين عن العمل، وأصحاب الأفكار الريادية في خلق المشاريع التي لها فائدة وتأثير تنمويين في الاقتصاد الوطني، وكان البنك المركزي العراقي ذا اهتمام عالٍ على أن تصل هذه المبالغ بنسبة فائدة منخفضة لتشجيع المواطنين، وألاً تشكّل عبئاً على المستفيدين (تقرير السنوي للبنك المركزي، 2018: 96).

إذ مُنحت مبادرة قيمتها (ترليون) فعلياً للقطاعات: الزراعية، والصناعية، والعقارية، وصندوق الإسكان، وبلغ عدد المشروعات التي مُوِّلت -ووفق إحصائية البنك المركزي- (1,095) مشروع لمختلف القطاعات في المدة (2017-2015)، وما تزال المبادرة سارية المفعول؛ لتحقيق

الهدف حتى تتمكن من منح القروض لمختلف القطاعات، والهدف منها هو توفير التمويل اللازم لزيادة عدد فرص العمل لشمول فئات المجتمع جميعاً؛ ممّا يسهم في زيادة الدخل، فضلاً عن مواجهة مشكلة الفقر مستقبلاً، ومعالجة مشكلة الفقر القائمة حالياً، وتوفير فرص عمل للباحثين في تحقيق الاستقرار المصرفي (تقرير السنوي للبنك المركزي، 2017: 91).

ثالثاً: مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة برصيد (5) تريليون دينار عراقي

فضلاً عن مبادرة (1) تريليون دينار عراقي، والتي دُكرت في أعلاه، فإنّ البنك المركزي العراقي كان حريصاً ومنذفعاً نحو تقديم دعم للمشاريع الكبيرة التي تدعم الاقتصاد الوطني، والتي لها أثر واضح في عملية التنمية الاقتصادية، والتي تساعد في توفير بعض من احتياجات الاقتصاد المحلي ومتطلباته، وأن تساعد أيضاً في عملية توفير فرص العمل، لذا عمل البنك المركزي العراقي على إطلاق المبادرات، ومنها مبادرة (5) تريليون هو تمويل المشاريع الكبيرة، إذ دُفعت مبالغ المبادرة بواسطة المصارف المتخصصة، وبنسبة فائدة ضئيلة، إذ لا تشكّل عبئاً على المستفيدين؛ لغرض استمراره في العمل، والمساهمة في رفع معدلات إنتاج القطاعات الاقتصادية (الزراعية، والصناعية، والعقارية) والتي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي للبلد، فضلاً عن المساهمة في حل مشكلة أزمة السكن عن طريق تقديم القروض الميسرة لبناء وحدات سكنية فردية، أو بناء مجمعات سكنية كثيرة، وبسبب ازدياد أعداد المواطنين على القروض المقدمة من قبل صندوق الإسكان، فقد قام البنك المركزي بزيادة المبلغ المخصص للصندوق من (834) مليار دينار إلى (1334) مليار دينار، أي: بمقدار زيادة (500) مليار، وبذلك يكون مبلغ المبادرة يفوق (5) تريليون ليصبح (5.5) تريليون دينار (تقرير الاستقرار المالي، 2019: 87-88).

ولكن وُفق تقارير البنك المركزي تبين أنّ هناك زيادة في المبلغ المخصص لصندوق الإسكان للمرة الثانية من (1334) مليار دينار سنة 2021 إلى (1634) مليار بمقدار زيادة (300) مليار (البنك المركزي العراقي، قسم الإقراض الداخلي). تحتل المصارف الاختصاصية في العراق مركزاً أساسياً في مجمل الاقتصاد الوطني، بسبب مسؤوليتها المتمثلة في مهمة النهوض والتطوير القطاعات الإنتاجية الأساسية في الاقتصاد العراقي، وهي بذلك تؤثر في حركة الاقتصاد الوطني سلبياً أو إيجاباً عن طريق السياسات والبرامج التي تتخذها، وللمصارف الاختصاصية دور كبير في السياسة المالية إلى جانب دورها المتمثل في المساهمة الإيجابية في تطوير الاقتصاد الوطني، وتوسيع الطاقة الإنتاجية،

ويتمثل دور هذه المصارف في تنمية القطاعات الإنتاجية الأساسية وتطويرها، ومساهمتها الفعالة في العمليات الاستثمارية اللازمة؛ لتطور اقتصاد متين وبنائه عن طريق قبول الودائع ومنح الفروض، إلا أنّ هذه المصارف برؤوس أموال حكومية بالدرجة الأولى على أن يكون تمويلها بطريقتين، الأولى دفع رأس المال أو نسبة منه من قبل الحكومة، والثانية الاقتراض من جهات ومؤسسات مالية أخرى لقاء فوائد، لقد أدّت السياسة التمويلية لهذه المصارف بهذا الأسلوب إلى عدم الاستقرار في سياستها المالية بالدرجة الأولى في اعتمادها التمويلي على ميزانية الدولة الاعتيادية؛ ممّا يجعل الحكومة تعمل على زيادة رأس مال هذه المؤسسات من ميزانية الدولة بدلاً من الاعتماد على خطة تمويلية طويلة الأمد تساعد على النهوض بمهامها المطلوبة، وقد كانت هذه الظاهرة واضحة بين سنة (1950-1964)، غير أنّ الحكومة اضطرتّ إزاء هذه الأوضاع إلى توجيه هذه المصارف للاقتراض من المؤسسات الأخرى بدلاً من دفع رأسمالها المقرر (الفتلاوي، 2017:60).

IV. تحليل مبادرة البنك المركزي (5) ترليون الممنوحة للمصارف المتخصصة لدعم المشاريع الكبيرة

قبل التطرُّق إلى تطور مبادرة البنك المركزي العراقي (5) ترليون دينار لا بدَّ من توضيح هيكل المبالغ المخصصة لكل القطاعات المتخصصة، والمبالغ الموزعة فعلياً عليها، وعلى وُفق طلباتهم، وهي على النحو الآتي:

الجدول رقم (1) هيكل توزيع مبادرة (5) ترليون دينار على المصارف المتخصصة (مليار دينار)

الجهة الممنوحة	المبلغ المخصص	الممنوح فعلياً لغاية 2021	نسبة الفائدة	نسبة التنفيذ %
المصرف الزراعي	166600	550761	4%	3
المصرف الصناعي	166600	129194	4%	8
المصرف العقاري	834	784413	3%	94
صندوق الإسكان	834	163400	2%	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي 2016-2020.

يتبيّن من الجدول في أعلاه أنّ صندوق الإسكان حقّق أعلى نسبة تنفيذ من المبلغ المخصص بنسبة (100%)، في حين أدنى نسبة حققها المصرف الزراعي البالغة (3%)، على حين حصل مصرفا الصناعي والعقاري على تمويل بنسبتي (8%، 94%) على التوالي، إذ تبيّن من النسب في أعلاه هنالك فارق كبير بين مجموعتين المجموعة الأولى: (مصرف الزراعي، والمصرف الصناعي)، والمجموعة الثانية (المصرف العقاري، وصندوق الإسكان)، وقد برّر البنك المركزي سبب ذلك بأنّ زيادة إقبال المواطنين للحصول على مبالغ المبادرة الإسكانية والعقارية أعلى من المبادرة الصناعية والزراعية؛ مع تخصيص البنك المركزي مبالغ للقطاعين الأخيرين أعلى من القطاعين الزراعي والصناعي، وستوضح الأهمية النسبية للمبالغ الممنوحة إلى المصارف الحكومية المتخصصة.

أولاً: نسبة نمو مبادرات البنك المركزي الممنوحة للمصارف المتخصصة

سنوضح فيما يلي نسبة نمو المبادرات سنوياً، ووفق القطاع الممنوح إليه.

1: المصرف الصناعي.

الجدول رقم (2) نسبة نمو مبادرات البنك المركزي الممنوحة فعلاً من البنك المركزي العراقي إلى المصرف الصناعي (مليار دينار)

السنوات	المبلغ/ دينار	نسبة النمو %
2015	----	----
2016	صفر	----
2017	14074	----
2018	77678	452
2019	4900	-94
2020	17470	257

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

تبين من الجدول في أعلاه أنّ مصرف الصناعي حقّق أعلى نسبة نمو للمبادرة مقارنةً بالسنوات المبادرة في سنة 2018 بلغت (452%)، إذ كان المبلغ الممّول للمصرف الصناعي من البنك المركزي (77678) دينار، بعد ما كان في سنة 2017 (14074) دينار، علماً أنّ المصرف الصناعي لم تكون له حصة من التمويل في عام 2016؛ لعدم اكتمال إجراءاته القانونية للموافقة عليها من قبل اللجنة العليا المختصة بهذا الشأن، والمشكلة برئاسة مجلس الوزراء. إذ كان ثاني أكبر تمويل للمصرف في سنة 2020، وارتفعت نسبة نمو للمصرف (257%)، في حين أدنى نسبة نمو للمبادرة حققها المصرف بلغت (-94%) سنة 2019، وأنّ سبب انخفاض ذلك هو بسبب الوضع الأمني في البلاد بعد ظهور مظاهرات شعبية في البلد.

2: المصرف الزراعي.

الجدول رقم (3) نسبة نمو مبادرات البنك المركزي الممنوحة فعلاً من البنك المركزي العراقي إلى المصرف الزراعي (مليار دينار)

السنوات	المبلغ/ دينار	نسبة النمو %
2015	-----	-----
2016	715	-----
2017	15117	2014
2018	11726	- 22
2019	23242	98
2020	23972	- 90

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

كان مبلغ المبادرة الافتتاحي الممنوح إلى المصرف الزراعي في سنة 2016 هو (715) مليون دينار، ويُعدُّ أدنى مبلغ الممول في سنوات المبادرة، ثم بدأ التمويل بالزيادة، إذ كانت سنة 2017 أعلى نسبة نمو مقارنة بسنة 2014 بمقدار (15117) مليون دينار، وكانت نسبة النمو في 2019 (98%) ما بعد سنة 2017، أمَّا السنوات (2018، 2020)، (22%، 90%) على التوالي، إذ كانت المبالغ الممولة لهما (11726، 23972) مليون دينار، ويدلُّ هذا على انخفاض إقبال المواطنين على المصرف الزراعي؛ لأنَّ البنك المركزي يمولُّ المصارف وفق كمية إشعار التمويل الوارد من المصارف للبنك المركزي، ويعتمد المبلغ المذكور في الإشعار على حجم طلبات الواردة للمصرف والعائدة للمواطنين.

3: المصرف العقاري.

المبلغ المخصص للمصرف العقاري (834) دينار، وقد مُنِحَ منه فعلياً (784) مليار دينار عراقي، أي: بنسبة تنفيذ (94%) من مجموع ما مخصَّصَ له، فيما يلي جدول بالمبالغ الممنوحة إلى المصرف العقاري سنوياً، ونسبة نموها لكل سنة، وكما مبين في أدناه:

الجدول رقم (4) نسبة نمو مبادرات البنك المركزي الممنوحة فعلاً من البنك المركزي العراقي إلى المصرف العقاري (مليار دينار)

السنوات	المبلغ/ دينار	نسبة النمو %
2015	----	---
2016	200	---
2017	400	100
2018	65	- 84
2019	صفر	- 100
2020	35	----

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

V. تطور الائتمان الممنوح إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف المتخصصة

يمثل الجهاز المصرفي حجر الأساس في العملية التنموية؛ لوظيفته الأساسية كمجمع للموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض، ومن ثمَّ تحويلها وتغذية القطاعات الاقتصادية ذات العجز، لتحقيق هدفين رئيسيين هما المساهمة في عملية النمو الاقتصادي من جهة، وتحقيق الأرباح التي هي ضرورية لاستمرار عمل الجهاز المصرفي من جهة أخرى، ولكن قدرة المصارف على المساهمة في عملية النمو الاقتصادي تستند -إلى حدٍ كبير- على درجة تطور النظام المصرفي وفعاليته، وخصوصاً المصارف التجارية، ومدى انسجامها مع تطلعات الرؤية الاقتصادية للجهات المسؤولة (شرفاني، 2017: 87).

أولاً: تجربة المصرف الصناعي في الائتمان النقدي والائتمان التعهدي الممنوح

قام المصرف الصناعي بتمويل الائتمان للقطاع الصناعي ومنحها والجدول في أدناه يبيّن أثر منح الائتمان ومراحل تطورها وأثره أيضاً على بعض المؤشرات الاجتماعية.

الجدول رقم (5) تطور الائتمان النقدي والائتمان التعهدي الممنوح من المصرف الصناعي (مليار دينار)

السنوات	الائتمان النقدي	الائتمان التعهدي	إجمالي الائتمان المصرفي	معدل البطالة %	معدل الفقر %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي
2007	298.771	1.36	300.131	11.70	22.50	3754986
2008	398.448	66.758	465.32	15.30	21.26	5135296
2009	532.222	18740.56	19272.78	14.00	20.75	4125861
2010	928.602	11987.11	12915.71	12.00	22.00	5001961
2011	611.816	13483.64	16225.42	11.00	19.67	6567999
2012	1819.44	387.494	2206.938	11.90	18.90	7538151
2013	2144.266	556.766	2701.032	10.60	15.00	7975221
2014	2812.915	815.852	3628.767	12.10	22.50	7648994
2015	2656.733	260.952	2979.685	13.18	23.40	5528730
2016	1961.733	117.213	2079.059	11.20	23.20	5444537
2017	1957.527	134.015	2091.542	10.80	21.90	5968459
2018	1844.988	103.733	1948.721	13.80	20.05	6685263
2019	2207.143	103.733	2310.876	14.30	21.40	6719430

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للمصرف الصناعي.

من الجدول في أعلاه حدوث تطور واضح في إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح من المصرف الصناعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فقد كان عام 2007 (300.131) مليار دينار، ثم بعدها استمر بالارتفاع وصولاً إلى عام 2014 ليسجل أعلى قيمة، إذ كانت (3628.767) مليار دينار، ثم بعدها حدث انخفاض يسير في حجم الائتمان الممنوح، ثم بدأ بعدها بالارتفاع وصولاً إلى عام 2019 ليسجل (2310.876)، أمّا فيما يخص بعض المؤشرات الاجتماعية فنلاحظ من الجدول في أعلاه أنّ معدل البطالة يستمر بالتذبذب بين ارتفاع وانخفاض، حتى وصل وسجل أعلى مستوى للبطالة عام 2008 (15.30%)، وسجل أدنى مستوى كان في عام 2013 (10.60%) وبقي متذبذباً بين هذين المستويين، أمّا فيما يخص معدل الفقر فقد سجل أعلى مستوى للفقر في عام 2015 (23.40%)، وسجل أدنى مستوى للفقر في عام 2013 أيضاً (15.00%)، وفيما يخص متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل أعلى مستوى لها في عام 2013، إذ بلغ (7,975,221) دينار عراقي، وكانت أدنى مستوى في عام 2007، إذ بلغ (3,754,986) دينار عراقي، إلا أنّه ما يلاحظ من الجدول في أعلاه، مع قيام المصرف الصناعي بزيادة حجم الائتمان، إلا أنّها لم يكن لها أثر إيجابي على مستوى البطالة، إذ كان هناك ارتفاع مستمر في معدل البطالة، مع قيام المصرف الصناعي بمنح ائتمانات كان يفترض منها دعم المشاريع التي تساهم في تقليل حجم البطالة، ولم يكن لهذا الائتمان أثر إيجابي على معدل الفقر، إذ لم يساهم الائتمان الممنوح من المصرف الصناعي بتقليل مستوى الفقر، ولتحليل العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان النقدي، ومؤشرات العدالة بأن هناك علاقة معنوية بين حجم الائتمان النقدي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي: كلما زاد حجم الائتمان النقدي زاد متوسط نصيب الفرد، وكذلك بأنّ هناك علاقة غير مباشرة بين حجم الائتمان ومؤشرات العدالة الاجتماعية لمعالجة البطالة، إذ إنّ عند زيادة حجم الائتمان الذي كان له أثر على زيادة متوسط نصيب الفرد، إذ إنّ عند زيادة متوسط نصيب الفرد تؤدي إلى انخفاض حجم الفقر، ومن ثمّ تكون هناك علاقة غير مباشرة بين حجم الائتمان والفقر عن طريق متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

VI . تحليل تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الصناعية في العراق للمدة -2004 2019

ويقصد به تقديم الخدمات المالية إلى الأفراد ذوي الدخل المحدود، أو معدومي الدخل، ويهدف هذا التمويل إلى تحسين المستوى المعيشي لأصحاب هذه القروض، وعوائلهم، أو المحافظة على بعض النشاطات الاقتصادية التي تدرُّ لهم عوائد مستمرة. تراجع دور تمويل المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي؛ بسبب التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية والمستندة على تبيي آلية السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، إلا أنَّه ظهر اهتمام جديد بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2007؛ لتحريك عجلة الصناعة وحل مشكلة البطالة، وتأمين قدر من الحاجات الأساسية للمواطنين، وضعت الجهات الحكومية والمصارف المتخصصة برامج التمويل، وإقراض المشاريع الصغيرة، لا تعدو هذه البرامج أن تكون محاولات ومبادرات متواضعة لا ترقى لأن تكون إجراءات جادة لدعم المشاريع الصغيرة؛ لمحدوديتها وقلة حجمها، ونوعها(مزعل، وآخرون، 2011: 49).

أولاً: تطور مؤشرات المشاريع الصغيرة الصناعية في العراق

الجدول في أدناه يبيِّن مدى التطور الحاصل في بعض المؤشرات؛ لقيام المصرف الصناعي بمنح الائتمان للمشاريع الصغيرة.

الجدول رقم (6) تطور المشاريع الصغيرة في العراق في المدة (2004-2019)

السنوات	عدد المشاريع	عدد العاملين	الأجور	قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج
2004	17599	64338	67.704	815.977	513.071
2005	10088	36379	55.809	658.655	382.254
2006	11620	46494	76.709	1103.756	617.095
2007	3406	53679	96.329	812.441	467.189
2008	6848	40730	80.719	814.198	428.211
2009	10289	27780	65.109	815.954	389.231

السنوات	عدد المشاريع	عدد العاملين	الأجور	قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج
2010	11131	36898	105.979	1556.336	569.747
2011	47281	145385	406.615	3.896267	1964.922
2012	43669	146210	485.558	4567.102	2066.295
2013	27694	84272	258.416	2551.734	1514.525
2014	20898	67167	259.762	1924.98	932.47
2015	22480	67157	261.492	823968.	978.754
2016	25966	81920	333.111	2079.915	1026.519
2017	27856	93644	304.412	2016.33	1008.495
2018	25747	83375	298.801	1939.289	1027.279
2019	26802	88510	301.607	1977.81	1017.887

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط (2004-2019).

نلاحظ -عن طريق المؤشرات الخاصة بالمشروعات الصغيرة- أنّ عدد المشروعات الصغيرة قد بلغ (17,599) مشروع عام 2004، وقد ارتفع في مدة البحث حتى وصل إلى (26,802) مشروع عام 2019، أمّا عدد العاملين في المشروعات الصغيرة فقد ارتفع من (64338) عامل عام 2004 إلى (88510) عامل عام 2019، كما أنّ قيمة الإنتاج قد ارتفعت من (815.977) مشروع عام 2004 إلى (1.977.81) ألف دينار من عام 2015. يبيّن الجدول (16-2) تطور المشروعات المتوسطة في العراق للمدة 2004-2019، إذ بلغ عدد المشاريع المتوسطة لسنة 2004 (92) مشروعاً، ثمّ يستمر بعدها بالتذبذب بين ارتفاع وانخفاض حتى وصل عام 2019 إلى (190) مشروع، أمّا قيمة الإنتاج فقد حققت المشروعات الصغيرة أعلى قيمة إنتاج في مدة الدراسة في عام 2013، إذ بلغت (240.8) مليار دينار، فيما بلغت أقل قيمة للإنتاج في عام 2004 (23.6) مليار دينار، وكذا تحليل العلاقة بين عدد المشاريع ومستوى والأجور فقد كانت نتيجة الارتباط هي (0.9266%)، أي: تظهر نتيجة الارتباط بأنّ هناك علاقة طردية موجبة

قوية بين عدد المشاريع، ومستوى الأجور، إذ كلما زاد عدد المشاريع ارتفع مستوى الأجور، وكانت نتيجة الارتباط بين عدد العاملين والأجور هي (000.92%)، أي: إنَّ هناك علاقة طردية موجبة بين مستوى الأجور وعدد العاملين، لذا نستنتج من تحليل هذه العلاقة تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع عن طريق زيادة عدد المشاريع الصغيرة التي ترتبط بعلاقة طردية قوية مع مستوى الأجور.

ثانياً: تطور مؤشرات المشاريع المتوسطة الصناعية في العراق

يبيّن الجدول في أدناه مدى التطور الحاصل في بعض المؤشرات؛ لقيام المصرف الصناعي بمنح الائتمان للمشاريع المتوسطة

الجدول رقم (7) تطور مؤشرات المشاريع المتوسطة في العراق (2004-2019)

السنوات	عدد المشاريع	عدد العاملين	الأجور	قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج
2004	92	1668	2.5935	23.6708	17.572
2005	76	1397	2.7214	24.3486	16.3426
2006	52	960	2.4856	19.5157	9.2990
2007	57	1117	2.8366	18.4687	11.4445
2008	54	994	2.9257	18.4963	11.1122
2009	51	871	3.0148	18.5238	10.7799
2010	56	923	3.474	29.0816	14.0371
2011	159	2431	12.4596	123.1347	65.8522
2012	218	3357	19.8	187.2	108.2
2013	226	3525	21.8	240.8	143.4
2014	120	1916	11.9	115.5	64.2
2015	92	1491	10	83	47
2016	179	2449	15.6	142.8	84.1

السنوات	عدد المشاريع	عدد العاملين	الأجور	قيمة الإنتاج	مستلزمات الإنتاج
2017	182	2521	16	110	62
2018	198	2624	17	132	68
2019	190	2573	16.5	121	65

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط (2004-2019)

يبين الجدول عدد المشاريع المتوسطة لسنة 2004 (92) مشروعاً، ثم يستمر بعدها بالتذبذب بين ارتفاع وانخفاض، حتى وصل عام 2019 إلى (190) مشروع، أمّا قيمة الإنتاج فقد حققت المشروعات الصغيرة أعلى قيمة إنتاج في عام 2013، إذ بلغت (240.8) مليار دينار، فيما بلغت أقل قيمة للإنتاج في عام 2004 (23.6) مليار دينار، ولتحليل العلاقة بين عدد المشاريع ومستوى والأجور فقد كانت نتيجة الارتباط هي (0.971%)، أي: تظهر نتيجة الارتباط بأنّ هناك علاقة طردية موجبة بين عدد المشاريع والأجور، وكانت نتيجة الارتباط بين عدد العاملين والأجور هي (0.984%)، أي: إنّ هناك علاقة طردية موجبة بين مستوى الأجور وعدد العاملين.

VII . الخاتمة

ضعف دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق، مع المبادرات التي أطلقها البنك المركزي العراقي، فهي لم تصرف بالكامل لتحقيق دورها الاقتصادي والاجتماعي، وضرورة إنجاح المبادرات الممنوحة، والقروض لتمويل المشاريع على أسس سليمة، وتفعيل دور المصارف المتخصصة؛ لتوفير القروض الميسرة للقطاع الخاص. نستنتج من تحليل هذه العلاقة بين عدد المشاريع والأجور وعدد العاملين والأجور في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنه يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع عن طريق زيادة عدد المشاريع الصغيرة التي ترتبط بعلاقة طردية قوية مع مستوى الأجور.

يتطلب من البنك المركزي العراقي الاستمرار في إطلاق المبادرات؛ لتساهم في زيادة القدرات الائتمانية للمصارف التجارية أو المتخصصة؛ لأنها تدفع عجلة النمو الاقتصادي الوطني عن طريق تخفيف البطالة وزيادة الإنتاج، ومما لها أثر في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل، وضرورة تبني البنك المركزي العراقي وضع آليات معينة وفق معايير مهنية يوجه فيها المصارف في توزيع القروض والمبادرات، ضرورة توزيع الائتمان على القطاعات الاقتصادية وفق أهمية كل قطاع في الاقتصاد الوطني، توزيع الجغرافي للسكان أي يكون حجم الائتمان وفق الكثافة السكانية لكل محافظة، وعدد المشاريع الاقتصادية في المحافظة، وحجمها، فكلما كانت المحافظة تحتوي على مشاريع أكثر فهذا ينبغي زيادة حصتها في المبادرات، وتحقيق هدف بصورة (مباشرة أو غير مباشرة)، ويتعلق بتخفيض نسب البطالة.

المصادر والمراجع:

1. الأعرجي، عدنان سالم وتاج الدين، ميادة صلاح، 2020، تقييم مبادرة البنك المركزي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد (16)، العدد (14)، العراق.
2. بتال، أحمد حسين والراوي، محمد مزعل وعلي، وسام حسين (2011)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد (4)، العدد (7)، العراق.
3. التقارير السنوي للبنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث، بغداد-2020-2004.
4. التقارير السنوي وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط (2004-2019)
5. التقارير بيانات وزارة التخطيط الحسابات القومية، وبيانات البنك الدولي (2004-2019)
6. الشدودي، عدنان محمود والسعدي، صادق زوير، 2013، تحديد اتجاهات العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق (2010-1990)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(15)، العدد(1)، العراق.
7. شرفاني، نسرين مصطو،(2017)، تقدير وتحديد العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان الأعضاء في صندوق النقد العربي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد (1)، العدد (37)، العراق.
8. عبدالنبي، وليد عيدي، 2018، دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الأزمات الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي.
9. الفتلاوي، علي رياض كوير، 2017، السياسة المالية وأثرها في عرض النقود في العراق للمدة (2014-1990)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية.